مكتب تنسيق التنمية
للأمم المتحدة

أبرز النقاطِ
حول إصلاح منظومة الأمم المتحدة للتنمية

مايو 2024

التنمية المستدامة الآن في قلب الأمم المتحدة، مع تعزيز القيادة على جميع المستويات. وتتمتع أجندة 2030 بتركيز أكبر عبر أنشطة الأمم المتحدة.

يعمل المنسقون المقيمون (RCs) على تجميع وحشد الدعم لأهداف التنمية المستدامة، مستفيدين من استقلاليتهم ومستنيرين بالخبرة من مختلف أنحاء نظام الأمم المتحدة وجميع الشركاء.

تعزيز وتقوية التنسيق قد ضمنت استجابات شاملة على مستوى نظام الأمم المتحدة للتحديات التنموية غير المسبوقة من جائحة COVID-19 كورونا إلى تغير المناخ والتأثيرات العالمية للأزمات الإقليمية لإنقاذ أهداف التنمية المستدامة.

استجابات الأمم المتحدة في الدول أصبحت أكثر تكاملاً وفعالية، مع التركيز على المشورة السياسية الاستراتيجية والدعم البرامجي المتكامل.

أصبحت أطر التعاون الأداة الأكثر أهمية لدفع عجلة التنمية المستدامة، مما يدفع فرق الأمم المتحدة القُطرية (UNCTs) نحو تخطيط وبرمجة مشتركة أقوى، متجاوزة النهج القطاعي.

عرض الأمم المتحدة أصبح أكثر موائمة مع الاحتياجات المختلفة للدول، من أقل البلدان نمواً إلى الدول النامية غير الساحلية، والدول المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الأخيرة من خلال تعزيز كبير في القدرات والموارد في المكاتب المتعددة الدول.

انتقل الهيكل الإقليمي للأمم المتحدة إلى منصات تعاونية إقليمية جديدة، مع مراكز معرفية مشتركة وزيادة مستويات التنسيق والشفافية.

أدوات التمويل الجديدة قد شملت صندوق مشترك عالمي جديد لأهداف التنمية المستدامة وصناديق مشتركة جديدة في الدول مما يحفز العمل المشترك.

ازدادت المساءلة والشفافية ،فيما يتعلق بالنتائج، من خلال تحسين تقارير نتائج الأمم المتحدة المقدمة إلى الحكومات والمنصات الجديدة لتطويع وإدارة المعرفة والمعلومات والبيانات.

تتشارك كيانات منظومة الأمم المتحدة للتنمية الموارد والموظفين بسهولة أكبر بطرق تحقق كفاءات عملية ملموسة، لا سيما من خلال تحسين استراتيجيات العمليات التجارية، والمقرات المشتركة، ومراكز الخدمة المشتركة العالمية والمكاتب المشتركة.

.

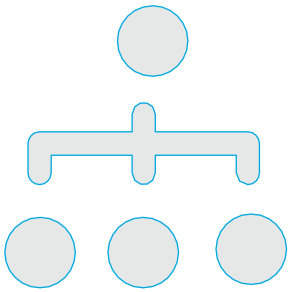

الملاحظات الأساسية حول منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من الحكومات المضيفة لعام 2023

أصبحت الحكومات المضيفة تُقدر بشكل متزايد دعم البرمجة والسياسات الذي تقدمه فرق عمل الأمم المتحدة بالدول، مع تحقيق تواؤم أكبر مع الاحتياجات والأولويات الوطنية.

%96 من حكومات الدول المضيفة تتفق **إن فرق الأمم المتحدة القُطرية** تستجيب بفعالية **للأولويات الوطنية** لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

%94 من حكومات الدول المضيفة تتفق على أن أنشطة إطار التعاون تتماشى بشكل وثيق مع الاحتياجات الوطنية - بزيادة من نسبة 81% في عام 2019

%90 من حكومات الدول المضيفة ترى **أن فرق الأمم المتحدة القُطرية لديها المزيج الصحيح من القدرات** لدعم الجهود الوطنية للتنمية (من 76% منذ الإصلاحات).

%87 من حكومات الدول المضيفة تعتبر أن **تكوين وتشكيل فرق الأمم المتحدة القُطرية** ملائم بشكل كافٍ لتلبية تحدياتها واحتياجاتها - تحسن من 81% في عام 2021

%94 من حكومات الدول المضيفة تتفق على أن **الأمم المتحدة قدمت المشورة السياسية المستندة إلى الأدلة بشكل كافٍ**، مقارنة بـ 92% في عام 2022 و 88% في عام2021

%98 من حكومات الدول المضيفة تتفق على أن فرق الأمم المتحدة القطرية قد عززت بشكل فعال القدرات للمساعدة في **بناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات والكوارث والأحداث المناخية الصعبة**.

%90 من حكومات الدول المضيفة ترى أن فرق الأمم المتحدة القطرية تقدم دعماً **كافياً لتمويل أهداف التنمية المستدامة**، مقارنة بـ 89% في عام 2022

%84 من حكومات الدول المضيفة ترى أن هناك تماسكاً أقوى وتوحيد للجهود بعد الإصلاحات

%82 من حكومات الدول المضيفة ترى أن التركيز على **النتائج المشتركة** قد تحسن، مقارنة بـ 78% في عام2022

%100 من **الدول الأفريقية** والدول **الجزرية الصغيرة النامية** ترى أن أنشطة منظومة التنمية تتماشى مع احتياجاتها وأولوياتها.

%97 من أقل **الدول نموا** و**96٪** من **الدول النامية غير الساحلية** تعتبر أن أنشطة المنظومة الإنمائية تتماشى مع احتياجاتها وأولوياتها.

%87 من **الدول متوسطة الدخل** تفيد بأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد قدمت الدعم الكافي لها من خلال تقديم المشورة المشتركة والمتكاملة بشأن السياسات.

الملاحظات الرئيسية على نظام المنسقين المقيمين_المعاد تنشيطه_من الحكومات المضيفة والمانحة وفرق الأمم المتحدة القطرية في عام 2023

يعمل المنسقون المقيمون على أمور أكثر من مجرد التنسيق.، منها قدرات على عقد الاجتماعات للجمع بين النظام الإنمائي لتقديم دعم فعال وكفؤ ومتسق للأولويات الوطنية، ومن خلال التنسيق الفعال، يصبح العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري أكبر من مجموع أجزائها.

91٪ من الحكومات المانحة ترى إن نظام المنسقين المقيمين قد **وسع نطاق العمل الجماعي من أجل أهداف التنمية المستدامة**

92% من الحكومات المضيفة ترى إن المنسقين المقيمين يقودون بفعالية تقديم **الدعم الاستراتيجي** للخطط والأولويات الوطنية، مقارنة بنسبة 79٪ في عام 2019

87% من الحكومات المضيفة ترى إن المنسقين المقيمين ساهموا في الاستفادة من **الشراكات** لدعم الجهود الوطنية للنهوض بخطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مقارنة بنسبة 85٪ في عام 2020

91% من الحكومات المضيفة توافق على أن المنسقين المقيمين لديهم **الاحترافية والمهارات اللازمة**، بزيادة من 88٪ في عام 2020

88% من الحكومات المضيفة تشير إلى أن المنسقين المقيمين قد زادوا من التركيز على **النتائج المشتركة** - بزيادة قدرها 28٪ منذ الإصلاحات

85% من الحكومات المضيفة تشير إلى أن المنسقين المقيمين يوفرون قيادة معززة مقارنة بما قبل الإصلاحات - وهي زيادة كبيرة بنسبة 23٪ منذ عام 2019

79% من الحكومات المضيفة تقول إن نظام المنسقين المقيمين ساعد في **تقليل ازدواجية** الجهود وتعزيز الاستخدام الفعال للموارد، مقارنة بنسبة 71٪ في عام 2021 و77٪ في عام 2022

84% من الحكومات المضيفة وافقت على أن المنسقين المقيمين **أظهروا حيادية معززة و متزايدة** تجاه كيانات الأمم المتحدة مما كانت عليه قبل الإصلاحات - بزيادة قدرها 25٪ منذ عام 2019

82% من فرق الأمم المتحدة القطرية تشير إلى أن نظام المنسقين المقيمين ساهم في بناء **أوجه تعاون أقوى عبر التدخلات الإنمائية والإنسانية وبناء السلام** ، كما هو الحال في عام 2020

82% من الحكومات المضيفة ترى إن المنسق المقيم يعمل كنقطة دخول معززة **للعروض المقدمة من الأمم المتحدة** - زيادة بنسبة 20٪ عن التصورات المسبقة

تقدر فرق الأمم المتحدة القطرية الدعم الذي تتلقاه من منظمات المنسقين المقيمين:

التخطيط الاستراتيجي: 90٪ - التحليل الاقتصادي: 79٪ - الشراكات: 71٪
الاتصال والدعوة: 89٪ - تقارير عن البيانات والنتائج: 84٪

الطريق المستقبلي في أربعة محاور رئيسية

يجب أن تكون فرق الأمم المتحدة القطرية مجهزة تجهيزا كاملا لدعم الدول **في النهوض بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مواءمة وثائق البرامج الفردية مع أطر التعاون وبصمة الأمم المتحدة بما يتماشى مع تطور احتياجات الدول.**

يتطلب نموذج المساءلة المزدوجة بين المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية اهتماما مستمرا من قبل مديري مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والهيئات الرئاسية من أجل التنفيذ الكامل لإطار الإدارة والمساءلة.

يتطلب تأمين **التمويل لنظام المنسقين المقيمين** والوفاء **بالتزامات ميثاق التمويل** تغييرا جذريا لتمكين وبناء حافز للعمل الجماعي للأمم المتحدة.

يجب تعزيز طموح تغيير الثقافة والإصلاح، **لا سيما على المستوى الإقليمي** من خلال الخبرة والدعم في الوقت الفعلي للمنسقين المقيمين وفرق الأمم المتحدة القطرية، بالإضافة التميز والكفاءة في **العمليات التجارية.**